دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة الافصاح المعلوماتي ـ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

The role of governance mechanisms in achieving the quality of informational disclosure - an applied study in a sample of Iraqi banks

وجدان فالح حسن
Wijdan Faleh Hassan
wijdan.falih73@gmail.com

أ.م. د جنان مهدي
A.M. Dr Jinan Mahdi
Jinan.m@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية
Karbala University / College of Administration and Economics / Department of Banking and Finance

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة التعرف على اثر تطبيق حوكمة الشركات عبر آلياتها الداخلية والخارجية المتمثلة بمجلس الادارة والتدقيق الداخلي و لجنة التدقيق والتدقيق الخارجي , والتعرف على الدور الذي تلعبه تلك الآليات لضمان تحقيق جودة الافصاح عبر خاصتي الملائمة والموثوقية للمعلومات بهدف تحسين القوائم المالية المتضمنة للتقارير المالية لإيصال المعلومة مكتملة وملائمة للمستثمرين وفي الوقت الملائم لتنعكس سلبا او أيجابا على كفاءة الاسواق المالية , إذ تعد القوائم المالية المرتكز الأساسي الذي ينظم طبيعة العلاقة بين الوكلاء والشركاء .

ولإثبات فرضية هذه الدراسة اعتمدت الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة استخدمت البرامج الاحصائية (spss) لتحليل البيانات والمعلومات الاحصائية , وكذلك اعتماد المنهج الوصفي التحليلي , والوسط الحسابي ومعامل الارتباط بيرسون والانحراف المعياري , ومعامل التحديد R2 والتأثيرF أنموذج اختبار الانحدار الخطي البسيط واختبار التوزيع الطبيعي .

وتوصلت الدراسة الى عدة الاستنتاجات أهمها : حصلت فقرة الحصول على المعلومات المالية التي تتمتع بدرجة من الموثوقية تعد من العوامل المهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية اعلى اهمية نسبية من بين فقرات أبعاد جودة الافصاح المعلوماتي . اما التوصيات : للمدقق دور كبير في تعزيز خاصية الموثوقية وعليه فمن المهم التركيز على تأهيل خبرة المدقق المالي واستقلاليته لكي يؤدي دوره بشكل صحيح وبالشكل الذي يضمن تعزيز بعد الموثوقية .

الكلمات المفتاحية : آليات حوكمة الشركات , جودة الافصاح المعلوماتي , الملائمة , الموثوقية .

Abstract :

This study aims to identify the impact of applying corporate governance mechanisms through its internal and external mechanisms represented by the Board of Directors, Internal Audit, Audit Committee and External Audit, and to identify the role that these mechanisms play to ensure that disclosure is achieved through the appropriateness and reliability of information in order to improve the financial statements that include financial reports to deliver complete information. And appropriate for investors and at the appropriate time to reflect negatively To prove the hypothesis of this study, the researcher adopted the descriptive analytical approach and the questionnaire used statistical programs (spss) to analyze the data and statistical information, as well as the adoption of the descriptive analytical method, the arithmetic mean, the Pearson correlation coefficient, the standard deviation, the coefficient of determination R2 and the effect F, the multiple linear regression test model and the normal distribution test.

The study reached several conclusions, the most important of which are: The paragraph of obtaining financial information that enjoys a degree of reliability and is one of the important factors in making investment decisions has the highest relative importance among the paragraphs of the dimensions of informational disclosure. As for the recommendations: the auditor has a major role in enhancing the reliability characteristic. Therefore, it is important to focus on rehabilitating the financial auditor's expertise and independence in order to perform his role correctly and in a manner that ensures the enhancement of the reliability dimension. or positively on the efficiency of the financial markets, as the financial statements are the main basis that regulates the nature of the relationship between agents and partners.

Keywords: corporate governance mechanisms, dimensions of informational disclosure, appropriateness, reliability.

المقدمة Introduction :

مع حدوث الانهيارات الأقتصادية وسلسلة الازمات المالية العالمية المتعاقبة التي شهدها عدد كبير من دول العالم , والتي ابتدأت بالأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 تلتها سلسلة من الأزمات كان آخرها الأزمة المالية عام 2008 – 2009 , والتي تعد من اخطر الازمات التي أثرت بشكل مباشر على أسواق المال العالمية , والناجمة عن سوء اتخاذ القرارات المبنية على الثغرات الموجودة في القوائم المالية المتضمنة للتقارير المالية , وضعف ثقة المستثمرين بالقوانين والتشريعات التي تعنى بالأعمال الأقتصادية , فضلا عن ديناميكية وتطور المحيط الخارجي والداخلي بشكل مستمر للمؤسسات الاقتصادية بشكل عام والتطور التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية بشكل خاص ، واستخدام أدوات مالية جديدة , وإنفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض بصورة غير مسبقة , ولمواكبة التطور عليه يجب اتباع استراتيجية للنهوض بواقع تلك المؤسسات . يعد الإفصاح المعلوماتي في الوقت الراهن من أهم المبادئ المحاسبية والمالية التي يمكن ان تسهم بفعالية في إثراء قيمة المعلومات المالية التي تظهرها القوائم المالية , ونتيجة لتزايد استخدام المعلومات المالية في المجالات الاقتصادية كافة داخل الشركات وخارجها لتقييم الأداء المالي نجد أن الإفصاح المالي لقي اهتماما كبيرا في مختلف الدراسات وذلك للدور الكبير الذي يسهم به في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية . وأن توفر الخصائص الأساسية للإفصاح يقلل من تعقيدات وتنوع النشاطات الاقتصادية نظرا لتوسع الشركات ، حيث تساعد مستخدمي للقوائم المالية في ترشيد اتخاذ قراراتهم لتحقيق الأهداف وأهمها الاستمرارية , فازدادت الحاجة الى التقارير المالية التي تتميز بالإفصاح والشفافية والموثوقية لتقييم المركز المالي للشركة والحد من الممارسات السلبية والتلاعب . هذه الدراسة ستوضح العلاقة المتبادلة بين آليات الحوكمة و بعد جودة الافصاح (الملائمة والموثوقية) في القوائم المالية , وكيف يأثر كل منهما في الاخر ويتأثر به , أذ تتأثر المعلومات المالية بقواعد آليات الحوكمة , فمن ناحية يعتبر تطبيق آليات الحوكمة سبب مباشر لزيادة موثوقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية , ومن ناحية اخرى تعتبر القوائم المالية من اهم المقومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الادارة لاتخاذ مثل هذه القرارات .

المبحث الأول: منهجية الدراسة (Study Methodology)

اولا : مشكلة الدراسة (The Study Problem)

من اهم الاسباب التي تؤدي الى حدوث الازمات الاقتصادية العالمية والمحلية وانهيار الشركات , هو الضعف في تطبيق آليات الحوكمة وعدم كفاية الافصاح عن المعلومات المالية , فضلا عن استخدام الممارسات الادارية الخاطئة التي تسبب في فقدان ثقة المساهمين والمستثمرين في المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية المعلنة من قبل الشركة .

فأغلب المصارف العراقية والخاصة تحديدا تمارس نشاطها المصرفي بالاعتماد على القوانين والتشريعات النافذة بديلا عن مبادئ الحوكمة في تعاملاتها , من جانب اخر فان المستثمر العراقي يواجه بعض المشاكل مثل ضعف الرقابة والمسائلة لضمان الافصاح عن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية بموثوقية ودقة , لغرض تقييم الاداء واتخاذ القرارات الصحيحة.

وبناءا عليه فقد تم تحديد إشكالية الدراسة بعدد من التساؤلات منها :

1. هل تسهم آليات الحوكمة في تقديم معلومات مالية تتسم بالملائمة والموثوقية
2. هل المعلومات المفصح عنها من قبل المصرف تتمتع بالجودة ؟ وهل المصارف العراقية الخاصة او الحكومية ملتزمة بتطبيق آليات الحوكمة والى أي مدى ؟
3. هل هناك علاقة بين استقلالية اعضاء مجلس ادارة المصارف وبين تعزيز مستوى ملائمة وموثوقية القوائم المالية ؟
4. هل هناك علاقة بين لجنة التدقيق و تعزيز مستوى الجودة الإفصاح في القوائم المالية .

ثانيا : أهمية الدراسة (The Importance Of Studying) :

بعد توجه المجتمع الدولي نحو الاهتمام بدور الافصاح المعلوماتي عبر الفرض على الادارة العليا للمؤسسات تبني تطبيق آليات الحوكمة لزيادة ثقة المساهمين للمعلومات المفصح عنها , تبرز أهمية البحث من خلال :

1. تبيان مدى اهمية أثر تطبيق آليات الحوكمة على تحقيق جودة الافصاح المعلوماتي (الملائمة والموثوقية) , وقد تزايد اهتمام الباحثين في الفترة الاخيرة بدراسة آليات الحوكمة ودورها في اضفاء الثقة وحل مشاكل عدم تماثل المعلومات وتضارب مصالح اصحاب العلاقة .
2. الوقوف على أهمية تطبيق آليات الحوكمة لتحقيق موثوقية المعلومات المالية لمنع التلاعب والاحتيال , كون فقدان الثقة بالمعلومات يعتبر فقدان للثقة بمهنة المحاسبة المالية بكافة مخرجاتها .
3. بتحليل العلاقة (ارتباطا وتأثيرا) بين آليات حوكمة الشركات وجودة الافصاح المعلوماتي (الملائمة والموثوقية) للتعرف على الآثار الايجابية لتطبيق آليات الحوكمة على الافصاح في المصارف العراقية , والاثار الايجابية لتطبيق آليات الحوكمة على جودة المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية الصادرة عن المصارف العراقية عبر استخدام الاساليب الاحصائية

ثالثا : أهداف الدراسة (Objectives of the study)

تهدف الدراسة الى بيان أثر آليات الحوكمة في المصارف العراقية على تحقيق خاصيتي الافصاح (الملائمة والموثوقية) في اعداد التقارير المالية , وذلك من خلال :

1. توضيح المفاهيم الاساسية لمتغيرات الدراسة : الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة , والخصائص النوعية لأبعاد جودة الإفصاح المعلوماتي (الملائمة والموثوقية) .
2. تسليط الضوء على مدى تأثير تطبيق آليات الحوكمة في المصارف العراقية ومساهمتها في تعزيز جودة الافصاح المعلوماتي (الملائمة والموثوقية) .
3. معرفة نوع العلاقة والأثر بين آليات الحوكمة كل على حدا , وأي الآليات الاكثر تأثيرا على تحقيق الملائمة والموثوقية للإفصاح , عن طريق معالجة بيانات الاستبيان التي تم الحصول عليها باستخدام برمجية (spss) .

رابعا : فرضيات الدراسة (Study hypotheses) :

1. الفرضية الرئيسية الاولى (H0) : (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الابعاد الفرعية لجودة الافصاح والابعاد الفرعية لبعد آلية الحوكمة بمستوى معنوية 5 %) .

2. الفرضية الرئيسية الثانية (H0) : (لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لأبعاد آلية الحوكمة في ابعاد جودة الافصاح المعلوماتي .

تتفرع منها الفرضيات الفرعية الاتية :

- الفرضية الفرعية الاولى (H0) : (لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد آلية الحوكمة في بعد الملائمة) .
- الفرضية الفرعية الثانية (H0) : (لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد آلية الحوكمة في بعد الموثوقية) .

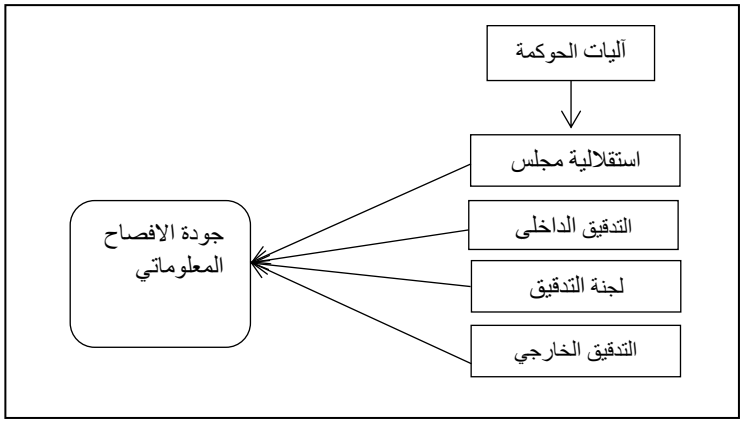

شكل (1) : متغيرات الدراسة و العلاقات المحتملة بينهما

خامسا : مصادر جمع البيانات وأساليبها (Data collection sources and methods) :

1.**البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب النظري** : لتغطية الجانب النظري للدراسة تم الاعتماد على المصادر العربية , والاجنبية التي ترتبط بموضوع الدراسة بما في الكتب والمجلات أضافة الى رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه التي تم الحصول عليها من مكتبات الجامعات العراقية والعربية ومن مواقع على الانترنت لغرض تغطية جوانب الدراسة .

2.البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي : استمارة الاستبانة تعد المصدر الرئيس للحصول على البيانات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة وهي (آليات الحوكمة وجودة الافصاح) وقد صممت الاستبانة في ضوء مشكلة واهداف الدراسة استنادا الى الاستبانة التي وردت في الجانب النظري فضلا عن آراء السادة المحكمين ويتضمن جدول (1) ملخص مكونات استمارة الاستبانة .

جدول (1) : يبين ملخص استمارة الاستبانة

ت	المتغيرات	عدد العبارات	المصادر
اولا	آليات الحوكمة		(المشهداني , 2012 : 277) (حسن, 2012 : 209)
ثانيا	ابعاد آليات الحوكمة	16	
	مسؤولية مجلس الادارة	4	
	التدقيق الداخلي	5	
	لجنة التدقيق	4	
	التدقيق الخارجي	3	
ثالثا	ابعاد جودة الافصاح	9	(Fung,2014:3) (Lennard,2007:63)
	الملائمة	4	
	الموثوقية	5	

المصدر اعداد الباحث

سادسا : مجتمع وعينة الدراسة (Study Population And Sample) :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العراقية الحكومية والخاصة في محافظة كربلاء المقدسة وعددها 7 مصرفا , وقد تم اختيار عينة الدراسة من الموظفين العاملين في تلك المصارف والمعنيين في مجال الدراسة وقد تم توزيع الاستبانة على 150 موظفا في تلك المصارف وكان عدد الاستمارات المسترجعة 118 استمارة والتي تمثل 78.7 % من مجموع الاستبانات الموزعة , والجدول الآتي (1) يبين اسماء المصارف ونسب توزيع الاستبانة .

جدول (2) : مجتمع الدراسة والاستبانات الموزعة على المصارف

أسم المصرف	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المعادة	نسبة توزيع الاستمارات	نسبة الاسترداد
مصرف الرافدين فرع الشهداء	30	23	%20	%76.7
مصرف الرشيد فرع جامعة كربلاء	25	20	%16.7	%80
مصرف الرافدين فرع العباس	27	21	%18	%77.8
مصرف التنمية الدولي	10	7	%6.7	%70
المصرف الوطني الإسلامي	8	5	%5.3	%62.5
مصرف الرافدين فرع الطف	32	32	%21.3	%100
المصرف العقاري	18	10	%12	%55.5
المجموع	150	118	%100	%78.7

المصدر : اعتمادا على نتائج الاستبيان

سابعا : حدود الدراسة (The Limits Of The Study) :

1. ***حدود الموضوع : ستركز الدراسة على دور الآليات الداخلية للحوكمة المتمثلة ب (مسؤولية مجلس الادارة , التدقيق الداخلي , لجنة التدقيق) , أما دور الآليات الخارجية فسوف تركز الدراسة على (التدقيق الخارجي) , وعدها متغيرات مستقلة , أما أبعاد جودة الافصاح المعلوماتي فسوف تركز الدراسة على (الملائمة , الموثوقية) , وعدها متغيرات تابعة .***
2. ***الحدود المكانية :*** شملت الدراسة (7) مصارف حكومية خمسة منها حكومية ومصرفين أهليين في محافظة كربلاء .
3. ***الحدود البشرية :*** تضمنت عينة الدراسة الموظفين العاملين في المصارف التجارية الحكومية والخاصة في محافظة كربلاء المقدسة اذ بلغ حجم العينة (118) موظفا.

ثامنا : مقاييس الدراسة (Study Standards)

تم استخدام تدرج مقياس لكيرت الخماسي (Five – Point Likert) , في مقاييس الدراسة من اجل معرفة مدى استجابات عينة الدراسة وفقا لتدرج (اتفق تماما , اتفق , محايد , لا اتفق , لا اتفق اطلاقا) . زائدا متغير آليات الحوكمة يتضمن اربعة ابعاد هي (مسؤولية مجلس الادارة , التدقيق الداخلي , لجنة التدقيق , التدقيق الخارجي) والمكونة من (16) فقرة . اما متغير جودة الافصاح المعلوماتي يتضمن بعدين هي (الملائمة , الموثوقية) . والمكونة من (9) فقرات , كما موضح في الجدول (3) ادناه .

جدول (3): مقاييس الدراسة

المتغيرات	الابعاد	عدد الفقرات	المقياس المعتمد
آليات الحوكمة	مسؤولية مجلس الادارة	4	Joshi1, Ankur , Kale, Saket , Chande , Satish , Pal1, D. K. (2015), "Likert Scale: Explored and Explained"
	التدقيق الداخلي	5	
	لجنة التدقيق	4	
	التدقيق الخارجي	3	
جودة الافصاح المعلوماتي	الملائمة	4	
	الموثوقية	5	

تاسعا : ثبات وصدق الاستبانة (Resiliency And Reliability) :

تم اخضاع الاستبانة لتقييم المحكمين لغرض قياس الصدق الظاهري من خلال عرضها على عدد من المحكمين وهم من الاساتذة المختصين وعددهم (5) اعضاء من الهيئة التدريسية من مختلف الجامعات العراقية , للتأكد من صدق الاداة والتأكد من دقة صياغة الاسئلة وصحة العبارات ومدى شمولية الاستمارة وتوزيع خيارات الاجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الاحصائية, وبناءا على الملاحظات والتوصيات الواردة من لجنة التحكيم تمت صياغتها بالشكل النهائي .

عاشرا : دراسات سابقة (Previous Studies) :

1. دراسة : (بن يمينه , سمرد , 2020) "تأثير آليات رقابة الحوكمة على جودة الافصاح المالي في السياق الجزائري "
الهدف من الدراسة هو ان دراسة جودة المعلومات المالية المنشورة والاداء المعلوماتي للبيانات المالية التي تهم المشرع وواضعي المعايير. من خلال البحث في اثر بعض خصائص مجلس الادارة والتدقيق الخارجي الفرضية الاولى : تتعلق بخصائص مجلس الادارة , يرتبط الفصل بين دور رئيس مجلس الادارة ودور المدير العام ارتباطا سلبيا بجودة الافصاح عن المعلومات المالية ., يرتبط حجم مجلس الادارة ارتباطا سلبيا بجودة الافصاح عن المعلومات المالية , ترتبط مشاركة الاعضاء الخارجيين في مجلس الادارة ارتباطا ايجابيا بجودة الافصاح عن المعلومات المالية المعلومات المالية .الفرضية الثانية : تتعلق بجودة التدقيق, وجود تحفظات في تقارير تدقيق الحسابات يرتبط بصورة سلبية بجودة الافصاح عن المعلومات المالية .الارتباط بمكتب تدقيق دولي يرتبط ارتباطا ايجابيا بجودة الافصاح عن المعلومات المالية نتائج الدراسة :أهمية معامل الانحدار المرتبط بالمتغير الذي يفصل بين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الادارة PCA – DG , مما يؤكد الفرضية الاولى , ويرتبط الفصل بين

رئيس المجلس والمدير التنفيذي سلبا بجودة الافصاح المحاسبي على المعلومات المالية .أهمية معامل الانحدار المرتبط بالمتغير , تحفظات مدقق الحسابات في التقارير المالية CAC – RES , مما يؤكد الفرضية رقم 4 وترتبط تحفظات المدقق سلبيا مع جودة الافصاح عن المعلومات المالية .

2. دراسة :(Ramanan,2007) " دراسات حول الافصاح وحوكمة الشركات " , الهدف من الدراسة هو بحث توسع نظرية الافصاح الحالية من خلال الاخذ في الحسبان دور مراقبة افصاح الشركات فضلا عن كيفية تأثر افصاح الشركة بآليات مراقبة الشركات , ولتحقيق هدف الدراسة تناول الباحث في الفصل الاول اثر حوكمة الشركات على عملية الافصاح عن الارباح ولأجل هذا الغرض عمل انموذجا سلط من خلاله الضوء على المبيعات , واستقلالية وظيفة التدقيق وجودة حوكمة الشركات , وعبر هذه الدراسة سمح للباحث بطرح العديد من النتائج في مجال الحوكمة فضلا عن عدد من تنبؤات استقرائية , اما الفصل الثاني فقد تناول الباحث كيفية تأثر سياسة افصاح الشركة بالمعلومات المنقولة اليها عبر اسواق متعددة , اضافة الى وضع انموذج يحلل التفاعل بين اليات المراقبة المختلفة .

3. دراسة (Johnson,2005) " دراسة بعنوان الملائمة والموثوقية لتوضيح هدف FASB" عند وضعه للمعايير لتعزيز الفائدة من المعلومات المحاسبية المتضمنة للقوائم المالية للشركات لكل من المستثمرين والدائنين , واعتبرت الخصائص النوعية الواردة في البيان رقم 2 وافية لتحقيق الغرض . وضح الباحث من خلال هذه المقالة هدف مجلس المحاسبة الامريكي FASB عند وضعة المعايير , وطرح بعض الآراء اهمها اهمية حول بعدي الملائمة والموثوقية وتحليلها وركز على اهمية توفر بعدي الملائمة والموثوقية دون المفاضلة بينهما من قبل المستخدمين لتحقيق الغرض الاقتصادي .

المبحث الثاني: الاطار النظري

اولا : حوكمة الشركات (Corporate Governance)

1. نشأت وتعريف حوكمة الشركات : مرت حوكمة الشركات بمراحل متعددة وكانت المرحلة الاولى لظهور مفهوم الحوكمة عام 1776 م حيث .ظهرت في بدايتها على شكل تنبؤات غير مباشرة وقد. ذكرها (Smith) في كتابه ثروة الامم " أنه لا يمكن التوقع بأن مديري الشركات المساهمة ان يشرفوا على الشركات كما لو انه من يدير . هذه الشركات هم نفسهم اصحابها , وذلك لان المديرين هم من يقوموا بإدارة اموال غيرهم وليس اموالهم الخاصة بهم , فمن المتوقع ان يحدث اهمال بشكل وأخر في ادارة شؤون هذه الشركات وايضا في مراجعة الحسابات وقد يحدث فساد محاسبي في حال التواطؤ مع مكتب المحاسبة او الادارة التنفيذية التي تساعدهم في اخفاء الفساد وانحرافاتهم او تلاعبهم في الحسابات " **(Bather, 2006 :27)** . ثم امتدت جذور حوكمة الشركات الى عام 1932م , ويعد Berle & Means في جامعة هارفرد. هم اول من تطرقا الى موضوع فصل الملكية عن الادارة عند قيامهم بدراسة هيكلية كبرى الشركات الامريكية حيث توصلوا الى ضرورة فصل الملكية. عن الادارة وفرض الرقابة على تصرفات الوكلاء لضمان حماية حقوق المساهمين . **Steger and (Wolfgang, 2008 :5)** , والغاية من عملية الفصل هي لسد الفجوة بين مديري ومالكي الشركة بسبب بعض الممارسات السلبية التي قد تضر بالشركة **(أبو العطا , 2003: 48).** وتعرف حوكمة الشركات " انها مجموعة من الأليات التي تضمن رسم التوجه الاستراتيجي. للمنظمة للتحكم في متغيرات هيكلها الداخلي. وتلبية متطلباتها والاستعداد لمواجهة متغيرات بيئتها الخارجية والتكيف معها ضمن منظور اخلاقي , والقدرات الادارية المهنية المتاحة لتلبية مطالب. جميع اصحاب المصلحة واستدامة بقاء المنظمة دون هيمنة اي فرد فيها " **(صالح, 2006 : 121).** ايضا تعرف الحوكمة بانها " مجموعة من الاليات الداخلية والخارجية التي تنظم العلاقة بين اصحاب المصلحة من خلال تحديد الاتجاه الاستراتيجي للشركة ومراقبة ادائها واتخاذ. القرارات الاستراتيجية بشكل فعال **(Hitt,et.al.2001 :404).** اما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فقد عرفت الحوكمة " بانها ذلك النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركة والتحكم في ادائها " **(سعيد , 2009: 38)** . وعرف الباحث حوكمة الشركات" بأنها مجموعة قوانين ومعايير تحدد العلاقة بين ادارة الشركة من جهة وحملة الاسهم واصحاب العلاقة (العمال , الدائنين , العملاء , ...) من جهة اخرى , بقصد تحقيق التوازن وحماية مصالح المساهمين واصحاب المصالح الاخرى ".

2. اهمية الحوكمة المصرفية (The Importance Of Banking Governance) :

اهمية الحوكمة في القطاع المصرفي يمكن تحديدها بما يأتي :

1. تعتبر الحوكمة نظام رقابة للعمليات التشغيلية للمصارف .
2. تمثل الحوكمة عنصرا مهما لتحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف , وعكس ذلك سيؤثر على الاستقرار الاقتصادي .
3. ادارة المصرف بحسب الحوكمة ملزمة بالإفصاح عن المعلومات المالية والتحليل المالي لغرض تقييم المصرف بدقة في مجال ادارة المخاطر التنافسية واهمها مخاطر الائتمان , وتعد الجهات الاساسية للحوكمة (المساهمون , مجلس الادارة العليا , الادارة التنفيذية , لجان التدقيق , التدقيق الخارجي , الجمهور الذي يتعامل مع المصرف) وعليه سيحصل على العائد الامثل الذي يقلل من كلفة حجم للمخاطرة **(حشاد , 2004: 53)** .
4. تمثل الحوكمة في المصارف تركيزا للفهم المناسب لمبادئ العمل المصرفي على مستوى مجلس الادارة والادارة الوسطى . وكذلك يمثل الاحتراف على هذين المستويين , ويرتفع من مستوى الرقابة المزدوجة من قبل قوانين الدولة ومجلس الادارة , فضلا عن المساءلة والمحاسبة عن عدد اعضاء مجلس الادارة , مع مراعاة الدور السياسي , وايضا لتقديم المراجعة والالتزام بالإفصاح من قبل المراجعين في اداراتهم من خلال معرفة تطبيقات المصرف مع عدم اخفاء الفائدة عن المقترضين مقابل التكلفة **(Sarkar & Mujumdar ,2005 : 17-18)** .

3. مبادئ حوكمة الشركات (Corporate Governance Principles) :تمثل مبادئ حوكمة الشركات الدعامة الاساسية لتطبيق الحوكمة , وان حاجة المجتمع المدني الى العدالة والصدق والموضوعية فرضت الحوكمة مبادئها كرها او طوعا **(السعدني , 2006 :154).**

3.1 ضمان اطار فعال لحوكمة الشركات : تعد اهم المبادئ الاساسية التي يجب توفرها في اي بلد وهو ضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة ويعكس هذا المبدأ ضرورة توفر اطار فعال من القوانين والتشريعات لتعزيز شفافية الاسواق المالية وكفاءتها ,

ورفع القيود عن حركة رؤوس الاموال , وتوفر نظام مؤسسي فاعل بما يضمن تشريع وتنفيذ البنية العليا اللازمة , يجب ان يكون هذا المبدأ ذا تأثير على الاداء الاقتصادي الكلي ونزاهة الاسواق وكفاءتها بما يتزامن مع الدور القانوني الذي يحدد تقسيم المسؤوليات بين اللجان المسؤولة عن الاشراف والرقابة وكذلك الالتزام بتطبيق القانون والتأكيد على تقديم المصلحة العامة , وكذلك يجب تطوير هيكل الحوكمة بما يتناسب وتطور الاقتصاد الكلي وشفافية الاسواق **(OECD, 2004 : 17).**

3.2 ضمان حقوق المساهمين : اهم ما اكدت عليه مبادى الحوكمة هو حقوق المساهمين من خلال وضع اطار عام يهدف الى حمايتهم وتسهيل ممارسة حقوقهم . وابرز هذه الحقوق

أ. تامين وضمان تسجيل ملكية الاسهم .
ب. امكانية نقل وتحويل ملكية الاسهم .
ج. الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبشكل منظم .
د. المشاركة في التصويت في الجمعية العامة للشركة والحضور في اجتماعات المساهمين .
ه. المشاركة والحصول على حصص ارباح الشركة . **(OECD, 2004 :6-7)** .

3.3 المعاملة المتساوية للمساهمين : ويتحقق هذا المبدأ من خلال **(خليل , 2005 : 753)**:

أ. المساواة في توفير المعلومات لكافة الفئات .
ب. المساواة في المعاملة لفئات المساهمين المتكافئين .
ج. الدفاع عن الحقوق القانونية للمساهمين.
د. الافصاح عن المصالحة الخاصة في مجلس الادارة والمديرين .
ه. التعويض في حال حصل تعدي على حقوق المساهمين .

3.4 دور اصحاب المصالح في حوكمة الشركات : يقصد بفئات اصحاب المصالح المساهمين ومجلس الادارة والادارة التنفيذية هم اصحاب العلاقة الرئيسيون في الشركة , لأنها تعد اطرافا مهمة تحدد آلية عمل الشركات وكيفية اتخاذ القرارات **(لطفي , 2010: 180).**

3.5 الافصاح والشفافية : ان الافصاح الكافي للمعلومات الخاصة بالشركة في الوقت الملائم مثل الموقف المالي والاداء وكذلك ملكية الشركة واسلوب ممارسة النفوذ في الشركة المتمثل بحق التصويت وحوافز المديرين ورواتبهم , واسلوب حوكمة الشركات **(خضر , 2012 : 24)** .

3.6 مسؤوليات مجلس الادارة : في اطار الحوكمة يجب وضع الخطوات الارشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات والرقابة الكفؤة لمجلس الادارة على المجلس ومحاسبة مجلس الادارة على مسؤولياته امام المساهمين والشركة بما يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل المجلس . **(OECD, 2004 : 11)** .

4. آليات حوكمة الشركات (Corporate Governance Mechanisms) :

1.4. آلية مجلس الادارة(Board Of Directors Mechanism) : يتألف مجلس الادارة من اعضاء يتم اختيارهم من ضمن المساهمين لتولي ادارة نشاط الشركة بناء على توكيل الجمعية العامة , ومجلس الادارة هو المسؤول عن الالتزام بالإفصاح عن المعلومات كافة التي تخص جوهر نشاط الشركة للمساهمين واصحاب المصلحة **(حسن , 2012 :209)**

4.2 لجنة التدقيق(The Audit Committee) : هي " مجموعة فرعية من اعضاء مجلس الادارة وتتكون من ثلاث اعضاء تقوم بالإشراف المستقل على جميع العمليات التي تقوم بها الوحدة لأعداد التقارير المالية , وكذلك تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية , وتعيين وتقييم المدققين الخارجيين للوحدة " . واكدت المنظمات الدولية على ضرورة توفر الخبرة المالية والمحاسبية وكذلك الخبرات القانونية والادارية للجنة التي تعدها لقياس الاداء ومعالجة التقصير والانحرافات وايضا اكد قانون Sarbance Oxley على اهمية اللجنة ودورها في تقليل الاخطاء و الحد من الاحتيال المحاسبي والاداري حيث تكون للجنة رؤيا حالية ومستقبلية لعمل الشركة وامكانية قدرة الشركة في مواكبة التغييرات المستقبلية **(AL- shamari , 2010 : 37- 38).**

4.3 التدقيق الداخلي(internal audit) : تؤدي هذه الوظيفة دورا فاعلا ومهما في عملية الحوكمة , أذ تعمل هذه الالية على زيادة قدرة الجمهور على مساءلة الشركة . عبر ضمان جودة المعلومات المالية والمحاسبية التي تطرحها للجمهور بدقه عالية لضمان ثقتهم في القوائم والتقارير المالية التي يعتمدوا عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية **(جريرة واخرون , 2015 : 320)** . اذ يقوم المدققون الداخليون بتثبيت اسس المصداقية في تزويد المعلومات عن اهم النشاطات والنتائج للشركة البعيدة عن التشكيك **(بوتين , 2008 :9)** , وكذلك توجيه العاملين بتحسين سلوكهم في الشركات , وتقليل مخاطر الفساد المالي والاداري وتحقيق العدالة . ويعرف التدقيق الداخلي " انه نشاط مستقل وموضوعي يعطي الضمان للشركة على درجة دقة العمليات , واعطاء نصائح لغرض تحسين والمساهمة في انشاء القيمة المضافة , ويساعد ايضا في تقييم الاهداف المتوقعة للشركة " **(السعافين , 2005 : 7)**

4.4 آلية التدقيق الخارجي(External Audit Mechanism) : يعد التدقيق الخارجي بمثابة حجر الزاوية لآليات الحوكمة الخارجية . وذلك بسبب الدور الجوهري و الفعال الذي يقوم به المدقق الخارجي في اضفاء الموثوقية للبيانات التي يثبتها في القوائم المالية . حيث تقوم لجنة التدقيق في مجلس الادارة على اختيار المدقق الخارجي **(بروش و دهيمي , 2012 : 6)** , والذي يقوم بمراجعة صحة البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية , وبعدها يقوم بأعداد التقارير المفصلة التي ترافق القوائم المالية **(بديسي , 2010: 13)** . نتيجة للدور الذي تؤديه آليه التدقيق الخارجي فهي تمثل الهيئة المحايدة التي تسعى الى زيادة مصداقية القوائم المالية من خلال ابداء الراي الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية **(جريرة واخرون , 2015 : 321)** . اذ تقلص حجم التعارض بين المساهمين وبين الادارة , وكذلك تقلل من عدم تماثل المعلومات المالية والمحاسبية التي تحتويها القوائم المالية ,أضافة الى الدور الحوكمي بشقيه القانوني والتنظيمي الذي يلعبه التدقيق الخارجي في انشطة التقارير المالية للإدارة , وهذا ينعكس بصورة ايجابية على دعم الدور الايجابي لتدقيق الحسابات في حوكمة الشركات **(المشهداني , 2012 : 227).**

ثانيا : جودة الافصاح المعلوماتي (The quality of informational disclosure)

1. تعريف الافصاح (Definition Of Disclosure) : " يعد الإفصاح وسيلة فعالة للإعلان عن جميع المعلومات التي تؤثر على موقف متخذ القرار الذي يتعلق بالوحدة الاقتصادية ، يعني ان تظهر المعلومات في القوائم المالية بلغة واضحة دون لبس او تظليل وقد لا تنسجم بالضرورة مع نظرة من يبدي رأيا في هذه المعلومات او من يستخدمها لغرض اتخاذ القرار" **(لطفي , 2006: 371) .**

كذلك " الإفصاح هو ان تكون القوائم المالية كاملة وشاملة لكافة المعلومات الجوهرية الضرورية لغرض عرضها ، وان حذف أي معلومة سيجعلها مظللة " **(الناغي , 2004 :167) .**

" او هو عرض المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية لغرض تحقيق التشغيل الامثل للأسواق الرأسمالية الكفؤة ".

" او هو اظهار القوائم المالية لجميع البيانات والمعلومات الاساسية التي تؤثر في موقف اتخاذ القرار المتعلق بالوحدة الاقتصادية ، ويؤدي الإفصاح وظيفة اخبارية مهمة لاحتواء التقارير والقوائم المالية على كل المعلومات المهمة دون تفصيل زائد وتلخيص غير مفيد " **(مطر , 1995 : 36) .**

2.أركان الافصاح (Pillars Of Disclosure) :

الافصاح والشفافية تتكون من خمسة أركان **(Fung , 2014: 3)** .

2.1 الموثوقية: يجب ان تكون المعلومات المفصح عنها دقيقة وتصف واقع الشركة بكل وضوح وموضوعية.

2.2 الكفاية: يجب ان تكون المعلومات المفصح عنها كافية ومتكاملة حتى تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات المناسبة 2.3 ويجب الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بنفس مستوى الافصاح.

2.4 نوع المعلومات: يجب ان تتصف المعلومات المفصح عنها بالمادية لكي تؤثر في القرار الاستثماري الذي يتخذه المستثمرين.

2.5 الوقت المناسب: المعلومات المفصح عنها تكون مدى فائدتها والمنفعة التي تحققها هي في الوقت المناسب الذي يفصح عنها لكي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم المناسبة وفي الوقت المناسب.

2.6 الوصول: يجب ان تكون المعلومات المفصح عنها متاحة للجميع ومنخفضة التكلفة لكي يتمكن جميع المستثمرين من الوصول اليها بسهولة ويسر.

3.الخصائص الاساسية للإفصاح (The Main Characteristics Of Disclosure) :

3.1 الملائمة (Convenience) : لكي تكون المعلومات المالية ملائمة يجب ان تكون مؤثرة في القرار المالي للمستخدمين ويجب ان تكون ذات صلة مباشرة في القرار، وان تحدث فرق واضح في تلك القرارات من خلال مساعدة المستثمرين في تقييم الاحداث الماضية والاحداث الحالية والمستقبلية من خلال تأكيد او تصحيح لتقييم المستثمرين، او انها تؤدي الى تعديل في تقييم العملية السابقة. وقد عرفها FASB " انها تلك المعلومات التي لديها القدرة على احداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين لتكوين تنبؤات بالنتائج المستقبلية او تصحيح التنبؤات السابقة، وتكون المعلومات ملائمة من خلال الفهم والاهداف واتخاذ القرار " (حميدي , 2009: 5).

وتتكون خاصية الملائمة على ثلاثة مكونات هي :

أ. القدرة على تنبؤ المعلومات: تم اشتقاق هذا المفهوم من نماذج تقييم الاستثمار أذ اقر مجلس المحاسبة المالية FASB في بيانه رقم 02 لسنة 1980 م ما يأتي : " خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين لزيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج الاحداث الماضية او الاحداث الحاضرة " **(رضوان حلوة، حنان , 2009: 37).**

ب. القدرة على التغذية العكسية: هو المدى الذي يسمح لمتخذ القرار بالاعتماد عليه في توقعاته السابقة، وعليه سوف تقيم نتائج هذه القرارات التي بنيت سابقا على اساس تلك التوقعات **(رضوان واسامة وفوز :53).**

ج. التوقيت المناسب: يقصد به ربط ملائمة المعلومات المالية لمتخذ القرار بتوقيت ايصال تلك المعلومة، لان وصول المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب سوف يقلل من تأثيرها في عملية اتخاذ القرار وعليه تقل فائدتها , لتكون المعلومة مفيدة يجب ان تتوفر لدى مستخدمي المعلومات قبل ان تفقد قيمتها **(حميدي , 2009 : 6)** .

3.2 الموثوقية (Reliability) : عندما تكون المعلومات كاملة ولا تحتوي على اخطاء ومحايدة تتحقق خاصية التمثيل الصادق، فتكون المعلومات المالية ذات فائدة لأنها تعكس وتمثل الحالات التي تم صياغتها، ان خاصية التمثيل الصادق هي معالجة للمعاملات المالية بطريقة موثوقة ويتم عبرها معالجة المخاطر التي تتعرض لها الشركة **(Lennard, 2007: 63).**

وحسب بيان رقم 02 الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB " خاصية المعلومات في التأكيد تكون خالية من الاخطاء والتحيز بدرجة معقولة وتمثل بصدق ما يتم تمثيله " **(حميدي , 2009: 6)**

ولكي تتحقق خاصية الموثوقية لابد من توفر الخصائص الفرعية الآتية:

أ. الصدق في التعبير: هو التطابق بين المعلومات الموجودة في التقارير المالية مع المعلومات المالية في الواقع العملي، بحيث تعكس المعلومات جميع الاحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تقوم بها الوحدة المحاسبية، وتركز في تقاريرها على المضمون وتبتعد عن الشكليات.

ب. الموضوعية (القابلية للتحقق): وهي القدرة على الوصول الى نفس النتائج بين قائمتين بواسطة شخص او أكثر في حال استخدام طرق القياس نفسها **(سيد عطا, 2009: 53).**

ج. الحيادية: ان تكون المعلومات محايدة وغير متحيزة، ولا تخدم المعلومات المالية طرف معين دون الطرف الاخر عند قياس النتائج، ولا تفضل فئة معينه من مستخدمي القوائم المالية دون فئة اخرى، ويكون عرض النتائج بعيد عن مصلحة فئة دون اخرى.

3.3 التوقيت المناسب (Right Time): في عالم التجارة وفي اسواق المال تفقد المعلومة المالية قيمتها بشكل سريع، أي أن ربط لمدى ملائمة المعلومات المالية لمتخذي القرار بتوقيت ايصالها له، لان توقيت ايصال المعلومات يؤثر في عملية اتخاذ القرار في حال أصبح ايصال المعلومة في وقت سابق وغير مفيدة، لأنه مع مرور الوقت سيصبح المستقبل هو الوقت الحاضر

وستكون المعلومات من الماضي , أذن البيانات المفصح عنها في التوقيت المناسب تمكن المستثمرين من اتخاذ القرار المناسب **(Fung,2014:3)**.

المجموعة الثانية : الخصائص الفرعية او الثانوية والتي تعد مكملة او معززة للخصائص الاساسية وتتكون من (وئام ملاح , 2015 :216) :

أ. القابلية للمقارنة (Comparability) : يقصد بقابلية المقارنة هو امكانية المقارنة بين القوائم المالية لمدة مالية محددة مع القوائم المالية لنفس الشركة، او هو مقارنة للقوائم المالية لشركة اخرى ولنفس المدة، والغرض من اجراء المقارنة هو لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالاستثمار والتمويل ومتابعة تلك الشركة لمعرفة مركزها المالي لفترة اخرى لغرض اجراء المقارنة بين الشركات المختلفة. **(جوهر ,2011: 13).**

ب. الثبات (Constancy) :هو استخدام الطرق والاساليب المالية والمحاسبية نفسها في تسجيل المعلومات الاقتصادية , وكتابة التقرير للمعاملات الاقتصادية بطريقة موحدة من دورة الى دورة اخرى **(المجهلي , 2008 58-71).** ان تطبيق خاصية الثبات عند استخدام الاجراءات المالية سيجعل من القوائم المالية مفيدة ويمكن مقارنتها بسهولة، وعند مقارنة البيانات المالية سيكون هناك امكانية لتطبيق الطرق الاحصائية لتحدد الاتجاهات المتطورة في انشطة الشركة في الدورات السابقة **(حنان , 2005 :80).**

ج. القابلية للتحقق (Verifiability) : هي درجة الاتفاق بين المستثمرين المستقلين والمطلعين عند القياس باستخدام اساليب قياس متشابهة يقومون بها، او بمعنى اخر هي قدرة أكثر من شخص للوصول الى نفس النتائج عند استخدام نفس الطرق والقوانين التي استخدمت في مقياس المعلومات المالية. واغلب الاحيان يستخدم مصطلح مشابه للتحقق وهو الموضوعية، اي التأكد من صحة موضوعية المعلومات **(السيد ,2009: 35).**

د. الاهمية النسبية (Relative Importance) : هذه الخاصية لها دور مهم لا نها تعتبر المعيار الذي يحدد طبيعة المعلومات التي يستلزم الافصاح عنها حسب اهمية وتأثيرها المتوقع على قرارات مستخدمي التقارير المالية، والمعيار الاخر هو تنفيذ عملية دمج بنود المعلومات المالية التي تطرح في القوائم المالية المنشورة. ايضا المعلومات المالية لها اهمية نسبية اذا كان الحذف او التحريف يؤثر على عملية اتخاذ القرار، أي انه كلما كانت المعلومات المالية لها تأثير كبير على مستخدمي التقارير المالية كلما كانت لها اهمية نسبية. اما المعلومات التي لا يفصح عنها فيفترض بانها معلومات غير مهمة مسبقا **(حجاج , 1995: 70).**

ه. القابلية للفهم (Understandability) : هو تصنيف وعرض المعلومات المالية بشكل واضح وغير مظلل ودقيق، اذ تفترض هذه الخاصية بأن مستخدمي المعلومات المالية يتصفوا بأن لديهم مستوى جيد من المعرفة في هذا الجانب، وعليهم بذل الجهد الكافي لقراءة وتدقيق كافة التقارير المالية التي تقدم لهم والتي تخص نشاط الشركة. ويجب ان تكون المعلومات المالية المنشورة بعيدة عن التعقيد وتتسم بالسهولة وتكون مفهومة على قدر الامكان **(كاظم , 2011 :22).**

المبحث الثالث / الجانب العملي

1.تحليل خصائص عينة الدراسة (Analysis Of The Characteristics Of The Study Sample) :

جدول (3) : التوزيع الخاص بمفردات عينة الدراسة

الجنس	ذكر	انثى	المجموع			
العدد	57	61	118			
النسبة	% 48.31	% 51.69	100%			
الفئات العمرية	اقل من 20-30	31-40	41-50	51-60		المجموع
التكرار	19	47	31	21		118
النسبة المئوية	16.10	39.83	26.27	17.80		100%
المؤهل العلمي	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم	اعدادي	المجموع
التكرار	2	2	69	30	15	118
النسبة المئوية	1.69	1.69	58.47	25.42	12.71	100%
التخصص	مالية ومصرفية	ادارة اعمال	محاسبة	احصاء	اخرى	المجموع
التكرار	19	39	36	2	22	118
النسبة المئوية	16.10	33.05	30.51	1.69	18.64	100%
سنوات الخبرة	6-10	11-15	16-20	اكثر من 21		المجموع
التكرار	14	40	14	38		118
النسبة المئوية	11.86	33.90	11.86	32.20		100%
المسمى الوظيفي	الرقابة	الخزينة	الحوالات	التسهيلات	الودائع	المجموع
التكرار	21	17	18	46	16	118
النسبة المئوية	17.80	14.41	15.25	38.98	13.56	100%

تتوزع عينة الدراسة ما بين 48.31% للذكور اما الاناث كانت النسبة 51.69% هذا يدل على ان الفارق نسبي بين الجنسين , وجاءت الفئة العمرية من 31- 40 اعلى نسبة 39.83% اما الشريحة من 20- 30 نالت اقل نسبة 16.10وهذا مؤشر على ان ادارة المصرف تجمع كل من الخبرة الى جانب ثقافة العمل الحديثة , المؤهل العلمي بلغت اعلى نسبة لحاملي شهادة البكالوريوس 58.47 % مما يدل على تمتع عينة الدراسة بمؤهلات علمية , وعبر نتائج الاستبانة تبين ان اعلى نسبة التخصص لأفراد العينة لقسم ادارة الاعمال اذ بلغت 33.05 % واقل نسبة لقسم الاحصاء اذ بلغت 1.69 % وهذا يدل على ان المستوى العلمي للعينة

جيد , اما الخبرة في العمل المصرفي بلغت اعلى نسبة للفئة من 11-15 اذ بلغت 33.90 % وهذا يدل على ان عينة الدراسة تتمتع بخبرة في العمل المصرفي .

2 . الصدق الذاتي :(Self-Honesty)

لغرض حساب ثبات محتوى فقرات الاستبانة فقد تم استخدام حساب معامل الفا كرونباخ لزيادة موثوقية عناصر الاستبيان , وعليه ثبات المقياس بإعطائه النتائج نفسها في حال اعيد تطبيقه على العينة ذاتها , وكانت النتائج ملخصة في الجدول رقم (4)

جدول (4) : نتائج معامل الفا كرونباخ والصدق الذاتي

رقم المحور	ابعاد الدراسة	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا كرو نباخ	الصدق الذاتي
01	آلية الحوكمة	22	0.88	0.94
02	الافصاح المعلوماتي	12	0.87	0.93
	جميع الابعاد سوية	34	0.90	0.95

المصدر : اعتمادا على مخرجات spss.

الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل الفا كرونباخ

اذ يتضح من نتائج الجدول (4) ان قيمة معامل الثبات الفا كرو نباخ (Alpha Cronbach) مرتفعة لكل بعد ، اذ بلغت (0.87 الافصاح المعلوماتي) ، (0.88 آلية الحوكمة) على التوالي بينما بلغت لجميع الابعاد (0.90) ويلاحظ ان قيمة معامل الفا كرو نباخ لجميع الابعاد مجتمعة اكبر من قيمة المعامل لكل بعد وهذا بطبيعة الحال عائد الى خاصية معامل الفا كرو نباخ الذي يزداد بزيادة عدد الفقرات و الاخير بدوره يؤدي الى زيادة الثبات . كما نلحظ ان قيمة الصدق الذاتي ظهرت مرتفعة لأبعاد الدراسة اذ بلغت (0.93 الافصاح المعلوماتي)، (0.94 آلية الحوكمة) بينما بلغت لجميع الابعاد (0.95) وهذا يعطي مؤشراً واضحاً على ان الثبات مرتفع نسبا ودال احصائياً .

3 .التحليل الوصفي لأبعاد الدراسة (Descriptive Analysis Of The Dimensions Of The Study) :

3.1 : تحليل فقرات متغير أبعاد آلية الحوكمة : تحتوي هذه المجموعة المتعلقة بمتغير ابعاد آلية الحوكمة على (16) بند وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية ثم ترتيب اهمية كل بند من البنود وتدرج الاولوية حسب الاهمية النسبية للبعد الفرعي كما يتبين في الجدول الآتي :

تلخص نتائج الجدول (5) أدناه المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لمتغير بعد آلية الحوكمة اذ يلاحظ من الجدول أدناه ان الفقرة , (X41) (البعد الفرعي التدقيق الخارجي) التي نصت على (يسهم التدقيق الخارجي في تضييق فجوة التوقعات بين المراجعين الخارجيين ومستخدمي القوائم المالية) ، أذ حصلت على أعلى اهمية نسبية من بين فقرات بعد الحوكمة حيث بلغت (86.44%) وبوسط حسابي موزون قدره (4.12) وانحرافات معيارية (0.699) على التوالي . و النتيجة اعلاه تعني ان الفقرة حققت مستوى مرتفع جداً من الاتفاق من وجهة نظر افراد العينة في تمثيل بعد الحوكمة بينما نالت الفقرة (X25 البعد الفرعي التدقيق الداخلي) التي تنص على (يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين الماليين العاملين في مجال التدقيق واعداد القوائم المالية يوازي المؤسسات العالمية) اقل اهمية نسبية مقدارها (61.86%) من بين فقرات بعد الحوكمة بمتوسط حسابي موزون بلغ (3.61) وبانحراف معياري (0.97).

جدول (5) : الأوساط الحسابية الموزونة والأنحراف المعياري الاهمية النسبية لبعد آلية الحوكمة

	الاسئلة	التكرارات					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية%	الابعاد الفرعية	الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الاولوية حسب الاهمية النسبية للبعد الفرعي
		اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة								
		5	4	3	2	1								
آلية الحوكمة	X11	39	61	18			4.18	0.675	84.75%	مسؤولية مجلس الادارة X1	3.72	0.798	73.31%	الثالث
	X12	21	67	25	5		3.88	0.742	74.58%					
	X13	11	58	42	6	1	3.61	0.763	58.47%					
	X14	24	65	18	10	1	3.86	0.87	75.42%					
	X21	16	71	22	7	2	3.78	0.818	73.73%	التدقيق الداخلي X2	3.78	0.543	71.53%	الرابع
	X22	17	75	22	4		3.89	0.677	77.97%					
	X23	13	71	33	1		3.81	0.626	71.19%					
	X24	16	70	26	6		3.81	0.727	72.88%					
	X25	18	55	30	11	4	3.61	0.97	61.86%					
	X31	37	66	12	3		4.16	0.704	87.29%	لجنة التدقيق	3.97	0.549	76.70%	الثاني
	X32	19	74	23	2		3.93	0.65	78.81%					

				X3	66.95%	0.784	3.81		5	34	57	22	X33
					73.73%	0.816	3.97	2		29	56	31	X34
				التدقيق الخارجي 4X	86.44%	0.669	4.12		2	14	70	32	X41
الاول	84.75%	0.614	4.08		83.05%	0.751	4.09		4	16	63	35	X42
					84.75%	0.71	4.03		3	19	68	28	X43
	80.05%	0.398	4	البعد الرئيسي (الية الحوكمة X)									

3.2: تحليل فقرات متغير جودة الافصاح المعلوماتي

تحتوي هذه المجموعة المتعلقة بجودة الافصاح المعلوماتي على (9) بند وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لكل بند من بنود الافصاح المعلوماتي

تلخص نتائج الجدول رقم (6) أدناه المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لمتغير جودة الافصاح المعلوماتي . اذ يلاحظ من الجدول أدناه ان الفقرة في البعد الفرعي (Y21 الموثوقية) (ان الحصول على المعلومات المالية التي تتمتع بدرجة من الموثوقية تعد من العوامل المهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية) , أذ حصلت على أعلى اهمية نسبية من بين فقرات بعد الافصاح المعلوماتي أذ بلغت (92.37%) بمتوسط حسابي موزون قدره (4.37) وانحراف معياري (0.624) . و النتيجة اعلاه تعني ان الفقرة اعلاه حققت مستوى مرتفع جداً من الاتفاق من وجهة نظر افراد العينة في تمثيل الافصاح المعلوماتي . بينما نالت الفقرة في البعد الفرعي للبعد الرئيس للإفصاح (Y13 الملائمة) والتي تنص على (تعد القدرة على التنبؤ خاصية نظرية يصعب تطبيقها عمليا) اقل اهمية نسبية مقدارها (60.17%) من بين فقرات بعد الافصاح المعلوماتي بمتوسط حسابي موزون بلغ (3.76) وبانحراف معياري (0.864) . كما يتضح من الجدول رقم (3) أن البعد الفرعي (Y2 الموثوقية) نال اكبر اهمية نسبية أذ بلغت (75.93%) من بين جميع الابعاد الفرعية بوسط حسابي موزون بلغ (4.19) و أنحراف معياري (0.68) .وهذا بدوره يدل على قوة اختبار فقرات متغير البعد . واخيراً نلحظ ان البعد الرئيس (Y بعد الافصاح المعلوماتي) حقق اهمية نسبية بلغت (73.62%) من بين جميع الابعاد الرئيسة للاستبيان بمتوسط حسابي (3.95) و انحراف معياري (0.518)

جدول (6): الأوساط الحسابية الموزونة والانحراف المعياري والاهمية النسبية لجودة الافصاح المعلوماتي

جودة الافصاح المعلوماتي	الأسئلة	التكرارات					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية%	البعد الفرعي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية%	الاولوية حسب الاهمية النسبية للبعد الفرعي
		اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة								
		5	4	3	2	1								
	Y11	29	71	16	2		4.08	0.669	84.75%	الملائمة Y1	3.96	0.555	75.42%	الثاني
	Y12	27	66	25			4.02	0.666	78.81%					
	Y13	26	45	40	7		3.76	0.864	60.17%					
	Y14	25	67	25	1		3.98	0.679	77.97%					
	Y21	53	56	9			4.37	0.624	92.37%	الموثوقية Y2	3.99	0.523	75.93%	الاول
	Y22	19	66	31	2		3.86	0.691	72.03%					
	Y23	37	48	31	2		4.02	0.806	72.03%					
	Y24	34	44	32	8		3.88	0.907	66.10%					
	Y25	16	75	18	6	3	3.81	0.83	77.12%					
	البعد الرئيس (جودة الافصاح المعلوماتي Y)										3.95	0.518	73.62%	

المصدر : اعداد الباحث

بعد مناقشة الاهمية النسبية لكل بعد رئيس وفقراته وابعاده الرئيسة نعمل الآن على تلخيص الاهمية النسبية للأبعاد الرئيسية للاستبيان في الجدول (7) الآتي :

4 .الاولوية للأبعاد الرئيسة حسب الاهمية النسبية

الجدول (7) : الابعاد الرئيسة حسب الاهمية النسبية

البعد	الاهمية النسبية %	الاولوية حسب الاهمية النسبية للأبعاد
آلية الحوكمة	80.05%	الاول
جودة الافصاح المعلوماتي	73.62%	الثاني

المصدر : اعداد الباحث

أذ يتضح جلياً من الجدول (7) ظهور البعد الرئيس الخاص بآليات الحوكمة بالمرتبة الاولى حسب الاهمية النسبية ، اذ امتلك اهمية نسبية حيث بلغت (80.05%) بينما كانت الاهمية النسبية لبعد الافصاح المعلوماتي (73.62%) من الاتفاق من وجهة نظر افراد عينة الدراسة .

5.اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات محاور الدراسة

- **المحور الاول : آلية الحوكمة (Governance Mechanism)**

جدول (8) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الاول من الدراسة

رقم المتغير	المتغيرات	قيمة اختبار K-S	القيمة الاحتمالية Sig	معامل الارتباط بيرسون
X11	يعمل مجلس الادارة على تطبيق التعليمات الاساسية التي تنظم عمل المصرف مع الحرص على مصالح اصحاب العلاقة	0.044	0.200	0.430**
X12	يشترك مجلس الادارة مع الادارة العليا في اعادة هيكلة عمليات البنك بما يتناسب والبيئة التشريعية التي يعمل فيها	0.047	0.211	0.464**
X13	يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من استقلالية المدققين وتقديم أي اقتراحات لهم	0.045	0.213	0.491**
X14	يقدم مجلس الادارة المعلومات التي يحتاجها المساهمون والمستثمرون في المصرف	0.060	0.234	0.474**
X21	يقوم المدقق الداخلي باخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات دراسة وتقييم بصفة دورية	0.047	0.211	0.768**
X22	يعمل المدقق الداخلي على فحص اساليب عمل المسؤولين والتأكد من نزاهة اجراءات العمل المكلفين به	0.065	0.283	0.795**
X23	يسعى المدقق الداخلي بالتأكد من ملائمة الاهداف والسياسات العامة الموضوعة من قبل مجلس الادارة	0.061	0.231	0.588**
X24	يقوم المدقق الداخلي بتقديم راي محايد ومستقل في التقرير النهائي المسلم الى مجلس الادارة .	0.033	0.112	0.524**
X25	يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين الماليين العاملين في مجال التدقيق واعداد القوائم المالية يوازي المؤسسات العالمية	0.042	0.198	0.824**
X31	تمنح الوقت المحدد الى اعضاء لجنة التدقيق لأداء مهامهم	0.055	0.274	0.671**
X32	تعمل لجنة التدقيق على فحص ومراجعة تقارير مجلس الادارة	0.060	0.234	0.724**
X33	تشرف لجنة التدقيق على مصادقة وموثوقية اعداد وتنفيذ القوائم المالية	0.050	0.245	0.805**
X34	تعمل لجنة التدقيق على التنسيق بين مجلس الادارة والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	0.060	0.234	0.765**
X41	يسهم التدقيق الخارجي في تضييق فجوة التوقعات بين المراجعين الخارجيين ومستخدمي القوائم المالية	0.055	0.274	0.873**
X42	يساعد التدقيق الخارجي على اكتشاف الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية وحالات التلاعب	0.075	0.096	0.879**
X43	يسهم التدقيق الخارجي في زيادة جودة تقارير المراجعة بأتباع الآليات والمعايير العامة	0.047	0.033	0.878**

المصدر : اعداد الباحث

تبين نتائج الجدول (8) ان القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار كولمكروف- سميرنوف (K-S) ولجميع متغيرات المحور الاول (آلية الحوكمة) من الدراسة كانت اكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) ، وهذا يشير الى ان جميع متغيرات المحور الاول تتبع التوزيع الطبيعي .

- **المحور الثاني : جودة الإفصاح المعلوماتي (Informational Disclosure)**

جدول (9) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمحور الثاني من الدراسة

رقم المتغير	المتغيرات	قيمة اختبار K-S	القيمة الاحتمالية Sig	معامل الارتباط بيرسون
y11	الافصاح عن التقارير المالية بطريقة اكثر ملائمة يساعد في الوفاء بمتطلبات الحوكمة	0.048	0.245	0.619**

Y12	تعنى الملاءمة وجود ارتباطا منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، أي يعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار	0.047	0.241	0.632**
Y13	تعد القدرة على التنبؤ خاصية نظرية يصعب تطبيقها عمليا	0.052	0.381	0.799**
Y14	التأكد من كفاية وملائمة الافصاح عن التقارير المالية لتحقيق مستوى جيد من المنفعة .	0.042	0.178	0.686**
Y21	ان الحصول على المعلومات المالية التي تتمتع بدرجة من الموثوقية تعد من العوامل المهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية	0.085	0.035	0.678**
Y22	تعمل الادارة على ضمان الافصاح في المعلومات لزيادة درجة الموثوقية للمساهمين والمستثمرين في نزاهة المعلومات المتدفقة اليهم	0.063	0.200	0.700**
Y23	ن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة جهة معينة من مستخدمي المعلومات على حساب الأطراف الأخرى, وإنما للاستخدام العام ودون تحيز.	0.063	0.200	0.674**
Y24	تعطي القوائم المالية للمصارف التجارية العراقية معلومات ذات موثوقية ومصداقية عالية.	0.040	0.163	0.854**
Y25	من الممكن ان تتضمن القوائم المالية بعض الاخطاء المالية او المحاسبية	0.048	0.245	0.471**

المصدر : اعداد الباحث

تشير الأرقام في الجدول (9) الى ان جميع متغيرات المحور الثاني (جودة الإفصاح المعلوماتي) من الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ، اذ ان القيمة المعنوية لإحصائية اختبار كولمكروف- سميرنوف (K-S) ولجميع المتغيرات كانت اكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) .

6.أختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية الأولى (H_0) : (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الابعاد الفرعية جودة الافصاح المعلوماتي و الابعاد الفرعية لبعد آلية الحوكمة بمستوى معنوية 5%)

والتي تتفرع الى الفرضيات الاتية :

1.اختبارالفرضية الفرعية الاولى (لا توجد علاقة بين الابعاد الفرعية لجودة الافصاح المعلوماتي و بعد مسؤولية مجلس الادارة)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين بعد مسؤولية مجلس الادارة و كل بعد من ابعاد الافصاح المعلوماتي (الملائمة ، الموثوقية) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (10) ادناه.

جدول (10) : مصفوفة الأرتباط بين جودة الافصاح المعلوماتي و بعد مسؤولية مجلس الادارة

المتغير	مسؤولية مجلس الادارة	Sig	الدلالة
الملائمة	0.325	0	معنوي
الموثوقية	0.320	0	معنوي

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS Ver. 22

يتبين من جدول (10) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الملائمة ، الموثوقية) ومتغير مسؤولية مجلس الادارة ، اذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.325،0.320) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 معنوية لكون قيمة .Sig البالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية (0.05) وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى :

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين جودة الافصاح المعلوماتي و بعد مسؤولية مجلس الادارة) .

2.اختبارالفرضية الفرعية الثانية (لا توجد علاقة بين الابعاد الفرعية لجودة الافصاح المعلوماتي و بعد التدقيق الداخلي)

تم تلخيص معاملات الارتباط بين بعد التدقيق الداخلي و كل بعد من ابعاد الافصاح المعلوماتي (الملائمة ، الموثوقية) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(11) ادناه.

جدول (11) : مصفوفة الأرتباط بين جودة الافصاح المعلوماتي و بعد التدقيق الداخلي

المتغير	التدقيق الداخلي	Sig	الدلالة
الملائمة	0.250	0.006	معنوي
الموثوقية	0.312	0.001	معنوي

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS Ver. 22

يتبين من جدول (11) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الملائمة ، الموثوقية) ومتغير التدقيق الداخلي ، اذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.312,0.250) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (Significant) عند مستوى معنوية 0.05 معنوية لكون قيمة Sig البالغة (0.000) اقل من مستوى المعنوية 0.05 (وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (H_0) **وقبول فرضية البديلة (H_1) بمعنى :**

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين جودة الافصاح المعلوماتي و بعد التدقيق الداخلي).

3.اختبارالفرضية الفرعية الثالثة (لا توجد علاقة بين الابعاد الفرعية جودة الافصاح المعلوماتي و بعد لجنة التدقيق)

تـم تلخـيص معـاملات الارتبـاط بـين بعـد لجنـة التـدقيق و كـل بعـد مـن ابعـاد جـودة الافصـاح المعلومـاتي (الملائمـة ، الموثوقيـة) الـى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول (12) ادناه .

جدول (12) : مصفوفة الأرتباط بين جودة الافصاح المعلوماتي و بعد لجنة التدقيق (n=118)

المتغير	التدقيق الداخلي	Sig	الدلالة
الملائمة	**0.203**	**0.028**	**معنوي**
الموثوقية	**0.272**	**0.003**	**معنوي**

يتبـين مـن جـدول(12) أن هنالـك علاقـة ارتبـاط طرديـة معنويـة بـين المتغيـرات (الملائمـة ، الموثوقيـة) ومتغيـر لجنـة التـدقيق ، اذ ظهـرت قيمـة معامـل الارتبـاط (0.272,0.203) موجبـة (اقـل 0.50) وذات دلالـة معنويـة (Significant) عنـد مسـتوى معنويـة 0.05 معنويـة لكـون قيمـة .Sig البالغـة (0.000) اقـل مـن مسـتوى المعنويـة 0.05(وتـدل هـذه النتيجـة علـى رفـض فرضـية العـدم (H_0) وقبول فرضية البديلة (H_1) **بمعنى :**

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين جودة الافصاح المعلوماتي و بعد لجنة التدقيق).

4.اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (لا توجد علاقة بين الابعاد الفرعية لجودة الافصاح المعلوماتي و بعد التدقيق الخارجي)

تـم تلخـيص معـاملات الارتبـاط بـين بعـد التـدقيق الخـارجي و كـل بعـد مـن ابعـاد الافصـاح المعلومـاتي (الملائمـة ، الموثوقيـة) الـى جانب مستوى المعنوية لاختبارها Sig في الجدول(13) ادناه

جدول (13) : مصفوفة الأرتباط بين جودة الافصاح المعلوماتي و بعد التدقيق الخارجي(n=118)

المتغير	التدقيق الخارجي	Sig	الدلالة
الملائمة	**0.114**	**0.219**	**غير معنوي**
الموثوقية	**0.124**	**0.183**	**غير معنوي**

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS Ver. 22

يتبـين مـن جـدول(13) أن هنالـك علاقـة ارتبـاط طرديـة ضـعيفة جـداً غيـر معنويـة بـين المتغيـرات (الملائمـة ، الموثوقيـة) ومتغيـر التـدقيق الخـارجي ، اذ ظهـرت قيمـة معامـل الارتبـاط (0.124,0.114) موجبـة (اقـل 0.50) وذات دلالـة غيـر معنويـة (non-Significant) عنـد مسـتوى معنويـة 0.05 معنويـة لكـون قيمـة .Sig اكبـر مـن مسـتوى المعنويـة 0.05 (وتـدل هـذه النتيجـة علـى قبـول فرضـية العـدم (H_0) التـي تـنص علـى : (عـدم وجـود علاقـة ارتبـاط ذات دلالـة احصـائية بـين جـودة الافصـاح المعلومـاتي و بعـد التدقيق الخارجي).

يتبـين مـن نتـائج اختبـار الارتبـاط بـين الابعـاد الفرعيـة لجـودة الافصـاح المعلومـاتي و الابعـاد الفرعيـة لبعـد آليـة الحوكمـة بـان معظـم الابعاد الفرعية لبعد الحوكمة ظهر لها ارتباطات طردية معنوية

مع الابعاد الفرعية لجودة الافصاح المعلوماتي ماعدا البعد (التدقيق الخارجي) فقد ظهر ارتباطه لا معنوياً.

- **الفرضـية الرئيسـية الاولـى (H_0) : (لا توجـد علاقـة ارتبـاط ذات دلالـة احصـائية بـين جـودة الافصـاح المعلومـاتي و بعـد آليـة الحوكمة بمستوى معنوية 5%)**

ويلخص الجدول (14) الآتي نتائج معامل الارتباط بين جودة الافصاح المعلوماتي و بعد الحوكمة.

جدول (14) : مصفوفة الارتباط بين جودة الافصاح المعلوماتي و بعد الحوكمة (n=118)

المتغير	الافصاح المعلوماتي	Sig	الدلالة
الية الحوكمة	**0.391**	**0**	**معنوي**

المصدر : إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج SPSS Ver. 22

يتبـين مـن جـدول (14) أن هنالـك علاقـة ارتبـاط طرديـة معنويـة بـين المتغيـرات الحوكمـة ومتغيـر الافصـاح المعلومـاتي ، اذ ظهـرت قيمـة معامـل الارتبـاط (0.391) موجبـة (اقـل 0.50) وذات دلالـة معنويـة (Significant) عنـد مسـتوى معنويـة 0.05 معنويـة لكـون قيمـة .Sig اقـل مـن مسـتوى المعنويـة 0.05 (وتـدل هـذه النتيجـة علـى رفـض فرضـية العـدم (H_0) **وقبـول فرضـية البديلـة (H_1) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين جودة الافصاح المعلوماتي و بعد الحوكمة)**

الفرضية الرئيسية الثانية (لا يوجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لأبعاد آلية الحوكمة في ابعاد جودة الافصاح المعلوماتي)

والتي تتفرع الى الفرضيات الاتية:

1.اختبارالفرضية الفرعية الاولى H_0 : (لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد آلية الحوكمة في بعد الملائمة)

بموجـب طريقـة الانحـدار التـدريجي (stepwise) يـتم تضـمين المتغيـرات المسـتقلة (x_1 : مسـؤولية مجلـس الادارة ، x_2 : التـدقيق الـداخلي ، x_3 : لجنـة التـدقيقx4: التـدقيق الخـارجي) واحـد بعـد الأخـر الـى النمـوذج علمـاً بـأن المتغيـر المضـمن معـرض للاسـتبعاد فـي الخطـوات اللاحقـة إذا ثبـت عـدم معنويتـه بوجـود المتغيـرات الأخـرى . اذ خلصـت نتـائج طريقـة الانحـدار التـدريجي الـى ان اهـم المتغيرات المستقلة تأثيراً في متغير الملائمة تمثل بمتغير التدقيق الداخلي .

ويمكن التعبير عن نموذج الانحدار الخطي الافضل المقدر وفق الصيغة الآتية :

$$\hat{y}_1 = 2.993 + 0.256\, x_2$$

إذ أن $\hat{y}_1$ تمثل المتغير المعتمد (الملائمة) .

وان x_2 تمثل المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) .

يتضح من النتائج الواردة في جدول (12) ما يأتي :

التفسير الاحصائي (Statistical Interpretation) :

ان قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد قد بلغت (7.741) هي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5 %) (لان قيمة .Sig اقل من مستوى المعنوية (0.006) وهذا يدل على وجود تأثيراً معنوياً في المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور .

1- ان قيمة معامل التفسير (R^2) وهو مقياس لجودة التوفيق , اذ بلغت (0.063) من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير الفرعي ، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (6.3%) من التغيرات التي تطرأ على (الملائمة y_1) . أما النسبة المتبقية والبالغة (93.7%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

2- ظهرت المتغيرات المستقلة للأبعاد الفرعية (مسؤولية مجلس الادارة ، لجنة التدقيق ، التدقيق الخارجي) ذا تأثيراً غير معنوياً نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig اكبر من المستوى المعنوية المحدد للاختبار 0.05 .

التفسير المالي للنموذج (Financial Interpretation Of The Model) :

أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد (التدقيق الداخلي X_2) يؤثر معنوياً في بعد الملائمة y1 بمقدار (0.256) .

تدل النتائج اعلاه على قبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى : (يوجد تأثير لبعد واحد او اكثر من ابعاد آلية الحوكمة في بعد الملائمة عند مستوى دلالة (0.05)

جدول (15) : تقديرات طريقة الانحدار التدريجي بين متغير بعد الملائمة و متغيرات الابعاد (مسؤولية مجلس الادارة، التدقيق الخارجي)

التقدير		Sig	R^2	Adjusted R^2	F	sig
$\widehat{B}_0$	2.993	0.000	0.063	0.054	7.741	0.006
$\widehat{B}_2$	0.256	0.000				

اختبارالفرضية الفرعية الثانية $2H_0$(لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد آلية الحوكمة في بعد الموثوقية)

ويمكن كتابة افضل معادلة انحدار تقديرية وفق الصيغة الآتية :

$$\hat{y}_2 = 2.850 + 0.301\, x_2$$

إذ أن $\hat{y}_2$ تمثل المتغير المعتمد (الموثوقية) .

وان x_2 تمثل المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) .

يتضح من النتائج الواردة في جدول (13) ما يأتي :

التفسير الاحصائي (Statistical Interpretation) :

1- ان قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (12.527) وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة .Sig اقل من مستوى المعنوية 0.05) وهذا يدل على وجود متغير مستقل واحد او اكثر له تأثيراً على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور .

2- ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.097) ، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (9.7%) من التغيرات التي تطرأ على الموثوقية (y_2) . أما النسبة المتبقية والبالغة (90.3%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية .

ظهر بعد (التدقيق الداخلي) ذا تأثيراً معنوياً في بعد (الموثوقية) نتيجة امتلاكه مستوى معنوية .sig اقل من المستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05) ، في حين ظهرت بقية الأبعاد (مسؤولية مجلس الادارة ، لجنة التدقيق ، التدقيق الخارجي) غير معنوية.

التفسير المالي للنموذج (Financial Interpretation Of The Model):

1. أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد التدقيق الداخلي يؤثر معنوياً في الموثوقية $\hat{y}_2$ بمقدار (0.301) .

2. تدل النتائج اعلاه على قبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى : (يوجد تأثير لبعد واحد او اكثر من ابعاد آلية الحوكمة في بعد الموثوقية عند مستوى دلالة (0.05).

جدول (16): تقديرات طريقة الانحدار التدريجي بين متغير بعد الموثوقية و متغيرات الابعاد (مسؤولية مجلس الادارة، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي)

التقدير		sig	R^2	Adjusted R^2	F	Sig
$\widehat{B}_0$	2.850	0.000	0.097	0.090	12.527	0.001
$\widehat{B}_2$	0.301	0.001				

الفرضية الرئيسية الثانية H_0 : (لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية للبعد الرئيسي آلية الحوكمة في البعد الرئيسي جودة الافصاح المعلوماتي عند مستوى معنوية 0.05)

ويمكن كتابة معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية :

$$\hat{y} = \widehat{\alpha_0} + \widehat{\alpha_1} x$$

$$\hat{y} = 2.814 + 0.300x$$

إذ أن $\hat{y}$ تمثل المتغير المعتمد (آلية الحوكمة) .

وان x تمثل المتغير المستقل (جودة الافصاح المعلوماتي) .

يتضح من النتائج الواردة في جدول(17) ما يأتي :

التفسير الاحصائي (Statistical Interpretation) :

1. ان قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (20.882) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5 %) (لان قيمة Sig. اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على ثبوت معامل الانحدار ($\widehat{\alpha_1}$= 0.300) عند مستوى المعنوية المذكور.
2. ان قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.153) ، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (15.3%) من التغيرات التي تطرأ على مراقبي الحسابات (y) . أما النسبة المتبقية والبالغة (84.7%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الدراسة الحالية .

التفسير المالي للنموذج (Financial Interpretation Of The Model) :

1. أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد آلية الحوكمة يؤثر في بعد جودة الافصاح المعلوماتي (y) بمقدار (0.300) ، وبناء على ذلك فان بعد آلية الحوكمة (x) له تأثير معنوي في الافصاح المعلوماتي (y) .
2. تدل النتائج اعلاه على قبول فرضية الوجود بمعنى : (يوجد تأثير لآلية الحوكمة في جودة الافصاح المعلوماتي وعند مستوى دلالة 0.05) .

جدول (17) : تقديرات نموذج الانحدار الخطي البسيط بين متغير جودة الافصاح المعلوماتي و متغير بعد الحوكمة

	التقدير	sig	R^2	Adjusted R^2	F	sig
$\widehat{\alpha_0}$	2.814	0.000	0.153	0.145	20.882	0.000
$\widehat{\alpha_1}$	0.300	0.000				

الاستنتاجات والتوصيات (Conclusions And Recommendations)

اولا : الاستنتاجات (Conclusions)

1. ان تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية يستند على مجموعة من القواعد والآليات ومن ضمنها قاعدة الافصاح إذ ان تطبيقها بالشكل الصحيح يضمن لإصحاب المصالح الحماية الكافية ويساعدهم على جذب رؤوس الاموال .
2. لقد أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية وان تطور مهنة المحاسبة المالية يعتمد على مبادئ واجراءات الحوكمة .
3. نالت فقرة الحصول على المعلومات المالية التي تتمتع بدرجة من الموثوقية تعد من العوامل المهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية , نالت اكبر اهمية نسبية أذ بلغت 75.93 % من بين جميع الابعاد الفرعية , وبوسط حسابي موزون بلغ 4.19 % , وانحراف معياري 0.68 % , وهذا يدل على قوة اختبار فقرات البعد .
4. ان مراقبة وقوة اداء واستقلالية مجلس الادارة يسهم في نمو وديمومة العمل المصرفي .
5. يجب ان تتمتع لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي في المصرف بالاستقلالية التامة , فضلا عن إلمام أعضاء لجنة التدقيق بالقوانين والتشريعات يعزز من جودة الافصاح المعلوماتي في التقارير المالية .
6. عبر المعلومات المالية المفصح عنها والتي تتميز بالملائمة والموثوقية يمكن للأطراف ذات العلاقة المحافظة على مصالحهم وحماية حقوقهم من التلاعب , كذلك تضمن المعلومات المالية ذات الجودة العالية اضفاء الثقة في الممارسات الادارية .
5. ان بعد جودة الافصاح عن المعلومات المالية يعد من أكثر الابعاد صعوبة في التطبيق حقق اقل اهمية نسبية .

ثانيا : التوصيات (Recommendations)

1. ضرورة دعم القطاع المصرفي ورفده بالكوادر المؤهلة التي تستطيع التعامل مع قواعد الحوكمة وتطبيقها بالشكل الصحيح وذلك عب الالتزام بتدريبهم وتطويرهم في هذا المجال عبر اقامة دورات تدريبية .
2. للمدقق دور كبير في تعزيز خاصية الموثوقية وعليه فمن المهم التركيز على تأهيل خبرة المدقق المالي واستقلاليته لكي يؤدي دوره بشكل صحيح وبالشكل الذي يضمن تعزيز بعد الموثوقية .
3. اعتماد الافصاح الالكتروني عبر شبكات الانترنت في نشر القوائم المالية الذي يزيد من دقة القرارات الاستثمارية للمستفيدين .
4. من الضروري بذل الجهود لمتابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال من خلال اعداد دراسات وبحوث بشكل مستمر لتحليل المشاكل والعقبات التي تعرقل تطبيق آليات الحوكمة .

المصادر العربية

1. أبو العطا , نرمين , حوكمة الشركات – سبيل التقدم مع القاء الضوء على التجربة المصرية , مجلة الاصلاح الاقتصادي , العدد الثامن , يناير 2003 .
2. السعدني , مصطفى حسن بسيوني , 2009 , " الشفافية والافصاح في أطار حوكمة الشركات " , بحث منشور من قبل المنظمة العربية للتنمية الادارية , مؤتمر نوفمبر , 2006 , مصر .
3. الناغي , محمود السيد – دراسات في نظرية المحاسبة , دار وائل للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2004 .
4. حشاد , نبيل , " أدارة المخاطر المصرفية " , مجلة أتحاد المصارف العربية , العدد 286 , بيروت , سبتمبر 2004 .
5. الحميدي , كرار سليم عبد الزهرة , " العلاقة بين حوكمة الشركات وتمهيد الدخل " , دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية , رسالة ماجستير مقدمة من كلية الادارة والاقتصادية , جامعة الكوفة , سنة 2011
6. الخالدي , حمد عبد الحسين راضي , " تأثير الآليات الداخلية للحاكمية في الاداء والمخاطر المصرفية " , عينة من المصارف الاهلية العراقية , دراسة تحليلية للمدة من 1992 – 2005 , أطروحة مقدمة من مجلس أدارة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في أدارة الاعمال , 2008 .
7. رضوان , حلوة حنان , مدخل النظرية المحاسبية , جامعة حلب , جامعة عمان , الطبعة الاولى , السنة 2005 .
8. زين الدين بروش وجابر دهيمي , " دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والاداري " , ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري , جامعة محمد خيضر , بسكرة , 6 – 7 ماي , 2012 .

9. سعيد , عهد علي , " الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا " , دراسة ميدانية , رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة تشرين , سوريا , 2009 .
10. سيد عطا الله السيد , نظم المعلومات المحاسبية , دار الراية للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , السنة 2009
11. صالح , أحمد علي , " بناء محافظ رأس المال الفكري من الانماط المعرفية ومدى ملائمتها لحاكمية الشركات " , أطروحة دكتوراه أدارة الاعمال , غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , 2006 .
12. طلال سليمان جريرة وآخرون , " أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة في الاردن ومدققي الحسابات الخارجية " , المجلة الاردنية في أدارة الاعمال , المجلد 11 , العدد 2 , 2015 , ص320 .
13. عمر أقبال توفيق المشهداني , " تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمت الشركات) في تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها " , أطار مقترح , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية , العدد 2 , الجزائر , 2012 , ص223 .
14. فهيمة بديسي , " التدقيق الداخلي ودوره في أنجاح مسار تطبيق الحوكمة " , مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثامن حول : مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة , الجزائر ,11 – 12 أكتوبر 2010 , ص11
15. كريمة علي كاظم الجوهر , " العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الادارة " , دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين , مجلة الادارة والاقتصاد (103) , 34 العدد (90) , السنة 2011 .
16. لطفي , أمين السيد أحمد – نظرية المحاسبة / منظور التوافق الدولي , الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر , 2006 .
17. لطفي , أمين السيد أحمد – نظرية المحاسبة / منظور التوافق الدولي , الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر , 2006 .
18. لطفي , أمين السيد أحمد , " المراجعة وحوكمة الشركات " , الطبعة الاولى , الدار الجامعية , القاهرة , 2010
19. محمد أحمد أبراهيم خليل , " دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية وانعكاسها على سوق الاوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية " مجلة الدراسات والبحوث التجارية , العدد الاول , جامعة الزقازيق , بنها , 2005 , ص14 .
20. محمد بوتين , " المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق " , ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة الثالثة , 2008 , ص9 .
21. مطر , محمد – المحاسبة المالية / " الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والافصاح والتحليل " , دار حنين للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 1995 .
22. ناصر محمد علي المجهلي , " خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في أتخاذ القرار " , دراسة حالة مؤسسة اقتصادية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير , جامعة الحاج الخضر , باتنة , السنة الجامعية 2008 – 2009 .
23. ناصر محمد علي المجهلي , " خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في أتخاذ القرار " , دراسة حالة مؤسسة اقتصادية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير , جامعة الحاج الخضر , باتنة , السنة الجامعية 2008 – 2009 .
24. هيثم السعافين , " التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتدقيق السلطات الرقابية الحكومية " , مجلة المدقق , العدد 63 – 64 , آب 2005 , ص7 .

المصادر الانكليزية

1. Bather. A. The companies Act 1993 and Directors Duties: Small And medium entities are not well catered for . (2006) (Department of Accounting Working Paper series, Number 90) . Hamilton, New Zealand : University of Waikato.
2. Benjiamin fung , 2014 , " the Demand and need for trans parency and disclosure in corporate governance universal journal of management .
3. Hitt , A . & Others , strategic Management : competitiveness Lobalization , south- western college publishing , 5 th ed , 2003 .
4. OECD , 2017 , " OECD CORPORATE GOVERNANCE FACTBOOK " .
5. OECD, 2015, " Corporate Governance and Business Integrity" , A stocktaking of Corporate Practices, TRUST AND BUSINESS.
6. Organization for Economic corporation &Development (OECD) Ad Hoc Task force on corporate Governance . OECD Principles corporate Governance 2004.
7. Sarkar ,A n & mujumdar , S.B(strategic business Management and banking) Deep Publication Pvt .1 sbt- ed . 2005 p 70 India- new delhi
8. Steger ,Ulrich and Amman , Wolfgang . corporate governance : how to add value . (2008) . Chichester, England , John Wiley & Sons Ltd.